Document: EB 2019/LOT/P.13
Date: 9 October 2019
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمها إلى جمهورية إندونيسيا من أجل مشروع التحول الاقتصادي المتكامل للقرى

رقم المشروع: 2000002562

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Nigel Brett
المدير الإقليمي
شعبة آسيا والمحيط الهادي
رقم الهاتف: 2516 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

Ivan Cossio Cortez
المدير القطري
رقم الهاتف: 2343 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: i.cossio@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iv**

موجز التمويل **v**

أولا- السياق **1**

ألف- السياق الوطني ومسوغات انخراط الصندوق 1

باء- الدروس المستفادة 3

ثانيا- وصف المشروع **4**

ألف- أهداف المشروع، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة 4

باء- المكونات/والنواتج والأنشطة 4

جيم- نظرية التغيير 5

دال- المواءمة والملكية والشراكات 6

هاء- التكاليف، والفوائد والتمويل 6

ثالثا- المخاطر **7**

ألف- مخاطر المشروع وتدابير التخفيف 7

باء- الفئة البيئية والاجتماعية 8

جيم- تصنيف المخاطر المناخية 8

دال- القدرة على تحمل الديون 8

رابعا- التنفيذ **8**

ألف- الإطار التنظيمي 8

باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم، وإدارة المعرفة والاتصالات 10

جيم- خطط التنفيذ 10

خامسا- الوثائق القانونية والسند القانوني **11**

سادسا- التوصية **11**

الذيول

فريق تنفيذ المشروع	
المدير الإقليمي:	**Nigel Brett**
مدير المشروع القطري:	**Ivan Cossio Cortez**
المسؤول التقني في المشروع:	**Michael Hamp**
موظفة الإدارة المالية:	**Irene Li**
الموظف القانوني:	**Matteo Mazzoni**

خريطة منطقة المشروع

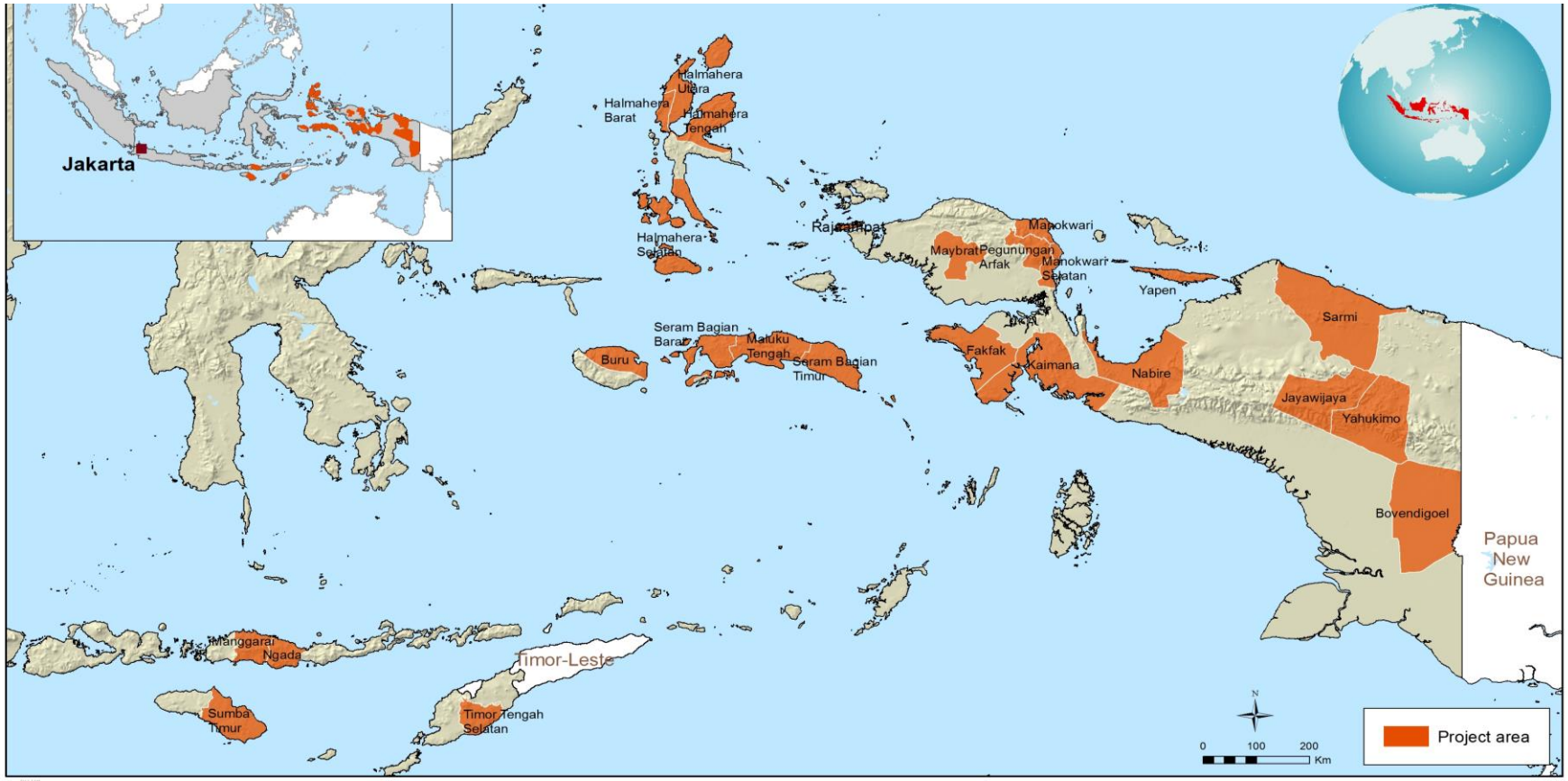

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية* | 13-05-2019

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية إندونيسيا
الوكالة المنفذة:	وزارة القرى وتنمية المناطق المحرومة والهجرة
التكلفة الكلية للمشروع:	702.027 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	29.80 مليون يورو (بما يعادل 32.85 مليون دولار أمريكي تقريباً)
قيمة منحة الصندوق:	1.36 مليون يورو (بما يعادل 1.5 مليون دولار أمريكي تقريباً)
قيمة تمويل المناخ الذي يقدمه الصندوق:*	945 565 دولارا أمريكيا
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	شروط عادية: مدة القرض 12.5 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 7 سنوات، ويتحمل فائدة سنوية تعادل سعر الفائدة المرجعي للصندوق بما يتضمن سعر الفائدة المتغير
الفجوة التمويلية:	80 مليون دولار أمريكي
مساهمة المقترض:	560.59 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	27.08 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	تخضع لإشراف الصندوق المباشر

* وفقاً المنهجيات المشتركة للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف لتتبع تمويل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بالتوافق مع المبادئ المشتركة لتتبع تمويل التكيف مع تغير المناخ.

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية إندونيسيا من أجل مشروع التحول الاقتصادي المتكامل للقرى، على النحو الوارد في الفقرة 58.

أولا- السياق

ألف- السياق الوطني ومسوغات انخراط الصندوق

السياق الوطني

1- تعتبر جمهورية إندونيسيا بلداً سريع النمو ضمن فئة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وهي تحتل المرتبة الرابعة في العالم من حيث عدد السكان، كما أنها تمتد على ما يزيد عن 508 17 جزر. وشهد النمو الاقتصادي الثابت الذي سمح بتحقيق نتائج ملحوظة على صعيد الحد من الفقر تباطؤً في السنوات الأخيرة. ومن ضمن سكان البلاد البالغ عددهم 262 مليون شخص، يعاني أكثر من 100 مليون شخص من الفقر، أو من خطر الوقوع في براثنه، بالإضافة إلى ضعفهم أمام الصدمات من قبيل الأمراض، وأحداث الطقس، وتقلب الأسعار. وتُسجّل أعلى معدلات الفقر في شرقي البلاد وفي المناطق الريفية. ويشكّل انعدام المساواة تهديداً رئيسياً لاستمرار التنمية في البلاد، كما وصل سوء التغذية إلى مستويات عالية.

2- ويمثّل التحوّل الريفي أحد أهم أولويات الحكومة في سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية. وتشكّل الزراعة تقليدياً أحد دعائم الاقتصاد الإندونيسي: إذ يعمل فيها 32 في المائة من القوة العاملة في البلاد، علاوة على إسهامها في حوالي 13.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. ويمثّل قانون القرى، والذي يستند إليه مشروع التحول الاقتصادي المتكامل للقرى، فرصة استراتيجية للحد من أوجه انعدام المساواة الاجتماعية والإقليمية، وتنمية القدرات الزراعية. ويعتبر الصندوق القروي المرتبط بقانون القرى أداة رئيسية في تطبيق هذا القانون.

المظاهر الخاصة ذات الصلة بأولويات التعميم المؤسسية في الصندوق

3- لا تزال **المساواة بين الجنسين** تشكّل تحدياً في المحافظات التي يستهدفها المشروع. وتستدعي الحالة في مرتفعات بابوان على وجه الخصوص جهوداً مضاعفة، حيث تعاني النساء بشدة من انعدام تكافؤ الفرص، ومحدودية وصولهن إلى الأصول والخدمات، بالإضافة إلى تهميشهن على نطاق واسع في عملية صنع القرارات المجتمعية. وسيتصدى المشروع لهذه التحديات باستخدام المنهجيات الأسرية، علاوة على ما يتمتع به الميسّرون من معرفة معمقة وثقة مجتمعية، لأغراض تمكين النساء والشباب. وسيسبق عملية تمكين النساء من خلال الأنشطة الاقتصادية تقييم لمهامهن اليومية، ولدورهن ضمن الأسرة وفي عملية صنع القرار المجتمعي، بالإضافة إلى مستوى وصولهن إلى الأصول.

4- **الشباب.** سيعدّ المشروع استراتيجية مخصوصة لتهيئة فرص قادرة على جذب الشباب في مجال الأعمال الزراعية، كما سيزودها بالروابط مع عملية الإنتاج وسلاسل القيمة التي يمكن للشباب الانخراط فيها. وعلى وجه الخصوص، سيهيئ المشروع مسارات ممكنة للنساء الشابات عبر توفير الفرص الاقتصادية وتعزيز قدرتهن على اتخاذ القرارات على المستوى القروي.

5- **المناخ.** إندونيسيا معرضة بشدة لآثار تغيّر المناخ، إذ أنها تواجه موجات جفاف طويلة، ووتيرة متزايدة من أحداث الطقس المتطرفة، بالإضافة إلى هطول الأمطار الكثيفة والفيضانات واسعة النطاق. ونظراً لكونها أرخبيلاً، فإنها معرضة بشدة أيضاً لارتفاع مستويات سطح البحر. وتحتل إندونيسيا المرتبة الثالثة ضمن قائمة أكثر البلدان المسببة للتلوث في العالم، وتعود نسبة 60 في المائة من انبعاثات غاز الدفيئة فيها إلى أنشطة إزالة الغابات. وسيعمل المشروع على تعميم الزراعة الذكية مناخياً والإجراءات الكفيلة بتعزيز القدرة على الصمود والحد من أثر الكوارث الطبيعية.

6- **التغذية.** على الرغم من تحسّن حالة الأمن الغذائي في إندونيسيا، لا يزال مستوى سوء التغذية في البلاد مرتفعاً. وسيروج المشروع لتنويع المحاصيل بهدف دعم الاستهلاك المتوازن للأغذية، ولتحسين عمليتي التخزين والتجهيز بغية زيادة الأغذية المتوفرة.

مسوغات انخراط الصندوق

7- يستند المشروع إلى النتائج التي تم تحقيقها في إطار البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي الذي دعمه الصندوق، والذي ساهم في صياغة قانون القرى والصندوق القروي، وبرنامج تنمية القرى الذي كان له دور محوري في تنفيذهما. ومن خلال البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي وبرنامج تنمية القرى، نجح الصندوق في تجريب الأنشطة الهادفة إلى تمكين المجتمعات الريفية والترويج للتنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية.

8- يروج قانون القرى للنمو الاقتصادي المحلي ولتعزيز اللامركزية في البلاد. ويعد الصندوق القروي أحد الأدوات الرئيسية للقانون من خلال تزويده القرى المعنية بالموارد اللازمة لكي تتمكن من اختيار مسارها الخاص على الصعيدين الاستثماري والتنموي. غير أن تخصيص موارد الصندوق القروي للأنشطة الاقتصادية لا يزال في حده الأدنى، ولا سيما في منطقة شرق إندونيسيا التي سينفذ فيها المشروع. وتشهد هذه المنطقة أعلى معدلات الفقر الريفي، كما تفتقر الأنشطة الإنتاجية على مستوى القرى فيها إلى الروابط مع الأسواق. ويتسم الوصول إلى خدمات الدعم بمحدوديته، كما لا يزال التنسيق الخاص بتخطيط الاستثمارات على مستوى المقاطعة دون حده الأمثل.

9- وفي سياق الفرصة الاستراتيجية للتنمية الريفية الشمولية التي سنحت بفضل قانون القرى والصندوق القروي، ومع أخذ التجربتين السابقتين المتمثلتين بالبرنامج الوطني للتمكين المجتمعي وبرنامج تنمية القرى بعين الاعتبار، دعت حكومة إندونيسيا الصندوق إلى إعداد وتنفيذ مشروع التحول الاقتصادي المتكامل للقرى والمشاركة في تمويله. وتمثّل هذه الشراكة التزاماً طويل الأجل بدعم الإطار السياساتي للتحول الريفي، كما أنها تضع الصندوق في موقع استراتيجي يسمح له بمساعدة الحكومة في تنفيذ جدول أعمالها الخاص بالسياسات ذات الأولوية في مجالي الإدماج الريفي والتنمية.

باء- الدروس المستفادة

10- لقد أدى قانون القرى والصندوق القروي، وعلى وجه الدقة البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي وبرنامج تنمية القرى، إلى استخلاص دروس قيّمة وتسليط الضوء على التحديات المتجذرة.

11- **الأولويات على الأجل القصير مقابل التنمية طويلة الأمد.** سمحت الموارد المالية المتاحة على المستوى القروي للمجتمع المحلي بتلبية أشد احتياجاته إلحاحاً، كما حسّنت إمكانيات الوصول إلى البنى التحتية الاجتماعية الأساسية بما يشمل السكن، والطرق الفرعية، ومخططات الري على نطاق صغير. غير أنه تم تخصيص أقل من 10 في المائة فقط من موارد الصندوق القروي لأغراض التنمية الاقتصادية، ولا تزال زيادة هذا المخصص بصورة معتبرة تشكّل تحدياً رئيسياً. وبغية استخدام هذه الموارد بطريقة تدعم جهود الحد من الفقر والنمو الاقتصادي، سيتوجب على الصندوق القروي ومشروع التحول الاقتصادي المتكامل للقرى العمل جنباً إلى جنب للترويج لتخطيط الاستثمارات الاقتصادية، واعتماد منظور على المدى الأبعد، وبناء نظام إنتاج قروي دينامي عوضاً عن التركيز على الأولويات قصيرة الأجل.

12- **الإدماج الاجتماعي الفعّال لأغراض التنمية الاقتصادية.** على الرغم من دعم قانون القرى للمشاركة المجتمعية، يمثّل اقتناص النخبة خطراً ملموساً، ولا سيما في الحالات التي لا تشارك فيها البنى القروية، إذ تتسم القدرات القروية بمحدوديتها مع عدم وجود تاريخ من المساءلة في استخدام الموارد العامة. ومع أن برنامج تنمية القرى اتبع نهجاً تشاركياً، إلا أنه نادراً ما تم أخذ الأولويات التي حددتها مجموعات المنتجين بعين الاعتبار عند التخطيط للاستثمارات القروية. ويعتبر هذا تحدياً رئيسياً آخر يتوجب على مشروع التحول الاقتصادي المتكامل للقرى التطرق إليه من خلال التمكين المجتمعي، وبناء القدرات، وتوفير المحفزّات الملائمة بشكل يضمن برمجة استخدام الموارد القروية على أساس المشاركة الشمولية، ومساءلة زعماء القرى أمام المجتمع المحلي.

13- **بناء القدرات.** يعتبر بناء القدرات على مستوى المقاطعة ضرورياً، وذلك بهدف تمكين المقاطعات من توفير الإرشاد والإشراف للقرى في استخدامها للموارد العامة. بالإضافة إلى ذلك، تشير المعرفة المحدودة التي تتمتع بها المجتمعات الريفية بالفرص التي يوفرها قانون القرى إلى أن اتباع نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة أساسي لضمان الإدماج الاجتماعي والتنمية الريفية الشمولية.

14- **خطر اقتناص النخبة.** بالغ تصميم برنامج تنمية القرى في تقديره لقدرات زعماء القرى، ورغبتهم بالالتزام بالمشاركة المجتمعية الواسعة، ومستوى مساءلتهم، كما أنه لم يتضمن ما يكفي من التدابير لتلافي اقتناص النخبة للفوائد. وبالمضي قدماً، سيعتمد مشروع التحول الاقتصادي المتكامل للقرى مجموعة من الضوابط والموازين بما يكفل التمكين المجتمعي والتنمية الشمولية.

15- **المنظور بعيد المدى.** يتطلب تحقيق التنمية الشمولية في المحافظات النائية والمحرومة نهجاً بعيد المدى. ولا تكفي المدة المحدودة لتنفيذ المشروعات لإتمام بناء القدرات المحلية الضرورية وتحسين سبل العيش بصورة مستدامة. ولا بد من اتباع نهج على المدى الأبعد لضمان متابعة المجتمع المحلي للعمليات التي يدعمها المشروع بصورة مستدامة.

16- **التطلع إلى المستوى القروي وما يتجاوزه.** من الأساسي بناء قدرات الجهات الفاعلة في القرى والترويج للاقتصاد على المستوى القروي. غير أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تكملة هذه الأنشطة بجهود مماثلة على مستوي المقاطعة والمحافظة بهدف توسيع المنظور الاقتصادي وتعزيز البنية الاجتماعية والمؤسسية بما يتجاوز المستوى القروي.

ثانيا– وصف المشروع

ألف– أهداف المشروع، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة

17- يتمثل **هدف المشروع** في إسهام المجتمعات القروية بعد تمكينها في عملية التحول الريفي والنمو الشمولي في شرقي إندونيسيا عبر الاستفادة من الإمكانيات الكامنة في قانون القرى والصندوق القروي. ويكمن الهدف الإنمائي للمشروع في تمكين الأسر الريفية من تهيئة سبل عيش مستدامة من خلال تعزيز التسيير على مستوي القرية والمقاطعة.

18- **منطقة المشروع.** سيركّز المشروع على 25 مقاطعة ضمن خمس محافظات في شرقي إندونيسيا، وهي: بابوا، وبابوا الغربية، ومالوكو، ومالوكو الشمالية، ونوسا تنغارا الشرقية. وتتسم أربع من هذه المحافظات الخمس بأعلى معدلات للفقر في البلاد، وبمعدلات عالية على صعيدي الأمية وسوء التغذية، كما أنها من أشد المناطق تعرضاً لآثار تغيّر المناخ.

19- **المجموعات المستهدفة.** سيستهدف المشروع أسر المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وأصحاب المشاريع البالغة الصغر، والأسر التي تعيش ضمن المجتمعات الساحلية والمنخرطة في مجال مصايد الأسماك. وستشكّل الأسر ذات سبل العيش شبه الكفافية، والتي تمتلك الحد الأدنى من الأصول والموارد، غالبية المستفيدين الرئيسيين من المشروع. أما مقدمو الخدمات الذين يوفرون الخدمات الإنتاجية والمالية وخدمات تنمية الأعمال للمنتجين القرويين، فسيتم اعتبارهم مستفيدين ثانويين.

باء– المكونات/والنواتج والأنشطة

20- سيضم مشروع التحول الاقتصادي المتكامل للقرى المكونات التالية:

21- **المكون الأول:** سيستند **التمكين الاقتصادي القروي** إلى قانون القرى، كما سيسعى إلى تعزيز التسيير على مستوى القرى وإطلاق المبادرات الاقتصادية القروية. وسيحسّن هذا المكون قدرات الحكومات والمجتمعات المحلية القروية على الترويج للتنمية الاقتصادية الشمولية والمستدامة، وذلك من خلال الاستفادة من الإمكانيات المحلية ومن موارد الصندوق القروي، بالإضافة إلى الموارد الأخرى. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لضمان إشراك المشروع للنساء والشباب والمجموعات الضعيفة من خلال الترويج لتخصيص موارد الصندوق القروي للأنشطة الاقتصادية التي تعود بفوائد على النساء والشباب بشكل خاص. ويكمن الناتج المتوخى في تنفيذ المجتمعات القروية لأنشطة اقتصادية مربحة، وذلك وفقاً لسلم أولويات تشارك في وضعه المجموعات الاجتماعية والاقتصادية عبر إجراء عملية التخطيط التشاركي على نطاق واسع. وستتركز غالبية الأنشطة المزمع تنفيذها ضمن هذا المكون على المستوى القروي، وستتكامل مع الأنشطة المنفذة على مستوي المقاطعة والمحافظة.

22- **المكون الثاني:** ستروج **الشراكات من أجل التنمية الاقتصادية القروية** لبيئة تمكينية تسمح بالتنمية الاقتصادية المحلية الشمولية والمستدامة، وذلك عبر تسهيل وصول الأسر القروية والمنظمات الاقتصادية إلى خدمات دعم الإنتاج، والأسواق، والتمويل التجاري اللازم لمبادراتها الاقتصادية، مع إيلاء اهتمام خاص لأولويات النساء والشباب. وسوف يسعى هذا المكون إلى: (1) تعزيز قدرات المقاطعات والمقاطعات الفرعية على توفير خدمات الدعم للحكومات القروية، وإدماج احتياجات القرى بصورة أفضل ضمن عملية تخطيط التنمية الاقتصادية على مستوى المقاطعة؛ (2) الترويج لوصول سكان القرى إلى الخدمات التقنية وخدمات تنمية الأعمال المؤهلة؛ (3) دعم الروابط مع موفري الخدمات المالية بحيث يتمكن سكان القرى من الوصول إلى التمويل المكمّل للموارد العامة. وسيلعب المكون الثاني دوراً محورياً في المحافظة على وصول سكان القرى إلى الخدمات والأسواق والتمويل للاضطلاع بأنشطة اقتصادية مربحة ومستدامة بعد نهاية المشروع.

23- **المكون الثالث:** سيروج **الابتكار، والتعلم، ووضع السياسات** للتعلم القائم على الأدلة، ووضع السياسات وتعزيز المؤسسات بشكل يدعم التنمية الاقتصادية القروية من خلال: (1) توثيق الممارسات الابتكارية والإنجازات خلال تنفيذ المشروع، بالإضافة إلى إعداد نماذج قابلة للتكرار على أساس التجارب الناجحة؛ (2) توفير المعلومات المستندة إلى الأدلة لدعم تعزيز الإطار السياساتي والتنظيمي للتنمية الاقتصادية القروية؛ (3) تعزيز قدرات وزارة القرى وتنمية المناطق المحرومة والهجرة على الترويج للتنمية الاقتصادية القروية، وذلك بالاستفادة من البيئة الإيجابية التي أوجدها قانون القرى والصندوق القروي. ويكمن الناتج المتوخى من ذلك في وضع سياسات تمكينية وبيئة مؤسسية مواتية لتيسير التنمية الاقتصادية القروية.

جيم- نظرية التغيير

24- هنالك فرص سانحة معتبرة لتحسين الاستفادة من قانون القرى والصندوق القروي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية القروية والتحول الريفي المستدام في شرقي إندونيسيا. وتقوم نظرية التغيير في المشروع على الافتراض القائل بأن دعم الوكالات العامة للمجتمعات القروية بعد تمكينها على مستوى المقاطعة والمقاطعة الفرعية، وربطها بالأسواق وبموفري الخدمات، ووصولها إلى الخدمات المالية، سيسمح لها بالاستفادة من الصندوق القروي وغيره من الموارد بغية تهيئة أنشطة اقتصادية مربحة وتحسين سبل عيشها.

25- سيدعم المشروع المجتمعات القروية في بناء قدرتها على الاستثمار في أنشطة اقتصادية ناجحة ضمن بيئة تمكينية تشجع النمو الاقتصادي الشمولي والمستدام. وسيبني المشروع قدرة المؤسسات والأسر القروية على الوصول إلى الاستثمارات التي يمولها الصندوق القروي وغيره من مصادر التمويل، وتخطيط وتنفيذ ورصد هذه الاستثمارات، علاوة على إطلاق مبادرات اقتصادية شمولية في مجالات الإنتاج والتجهيز والتسويق. وعلى مستوى المقاطعة، سيروج المشروع لنظام إيكولوجي مواتي للتنمية الاقتصادية القروية عبر بناء قدرة الوكالات العامة والخاصة على توفير خدمات عالية الجودة لدعم المبادرات الاقتصادية القروية. بالإضافة إلى ذلك، سيقيم المشروع روابط مع الأسواق من خلال إرساء شراكات مع الجهات الفاعلة فيها لضمان توليد استثمارات القرويين لعوائد مستدامة. وسيعزز المشروع استخدام موارد الصندوق القروي للاستعانة بموفري خدمات عالية الجودة، علاوة على بناء قدرات موفري الخدمات المالية للإيفاء بمتطلبات الأسر القروية. وأخيراً، سيسعى المشروع إلى إتاحة المعرفة والتعلم، كما سيعرض الابتكارات بهدف إلهام أصحاب المصلحة

من القرويين وتحفيزهم (ولا سيما الشباب). وسيعمل المشروع كذلك على توليد النماذج الابتكارية القابلة للتكرار من أجل دعم التنمية الاقتصادية القروية.

دال- المواءمة والملكية والشراكات

26- يتواءم المشروع مع الخطة الجارية للتنمية الوطنية متوسطة الأجل للفترة 2015–2019، ومع الأولويات المتوقعة للخطة القادمة والتي ستغطي الفترة 2020–2024؛ وتولي كلا الخطتين الأولوية للحد من انعدام المساواة وتحسين سبل عيش السكان الريفيين الفقراء. وتعتبر الحكومة هذا المشروع بمثابة استثمار استراتيجي كفيل بدفع عجلة تحول القطاع الريفي بفضل تهيئته للظروف المواتية لارتقاء القرى على سلم مؤشر التنمية القروية من خلال تحسين استخدامها للموارد المتاحة، بما في ذلك الصندوق القروي. ويتماشى المشروع أيضاً مع هدف الحكومة الرامي إلى تحفيز الإنتاجية الزراعية وتحسين الأوضاع الاقتصادية للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الأقل تقدماً في شرقي إندونيسيا. علاوة على ما سبق، سيدعم المشروع بصورة مباشرة جهود فريق الأمم المتحدة القطري في إندونيسيا لاستهداف محافظة بابوا، كما أنه سيسهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة الأول (القضاء على الفقر)، وهدف التنمية المستدامة الخامس (المساواة بين الجنسين)، وهدف التنمية المستدامة الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، وهدف التنمية المستدامة العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة). وسيسهم المشروع أيضاً في تحقيق أهداف الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025.

هاء- التكاليف، والفوائد والتمويل

تكاليف المشروع

27- تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع، بما يشمل الضرائب والرسوم، 702.03 مليون دولار أمريكي خلال فترة التنفيذ التي ستستمر لمدة ست سنوات. وسيتم تنظيم استثمارات المشروع ضمن ثلاثة مكونات على النحو التالي: المكون الأول (86.5 في المائة من التكاليف)؛ المكون الثاني (10.4 في المائة)؛ المكون الثالث (3.1 في المائة).

28- وتُعتبر المكونات الفرعية 1-2 (المبادرات الاقتصادية الريفية)، و2-2 (الخدمات الاقتصادية)، و3-2 (وضع السياسات والبناء المؤسسي)، في جزء منها كتمويل للمناخ. ووفقاً للحسابات المبدئية، يصل إجمالي تمويل المناخ الذي يقدمه الصندوق إلى 945 565 دولارا أمريكيا.

تمويل المشروع واستراتيجية التمويل المشترك وخطته

29- سيتم تمويل المشروع بقرض من الصندوق قيمته 29.80 مليون يورو (بما يعادل 32.85 مليون دولار أمريكي تقريباً)، ومنحة من الصندوق بقيمة 1.36 مليون يورو (بما يعادل 1.50 مليون دولار أمريكي تقريباً)، ومساهمة من المستفيدين بقيمة 27.08 مليون دولار أمريكي (نقدية وعينية)، ومساهمة من الحكومة بموجب الصندوق القروي بحوالي 541.60 مليون دولار أمريكي، و18.99 مليون دولار أمريكي على شكل ضرائب ورواتب للموظفين. ويمكن سد الفجوة التمويلية البالغة قيمتها 80 مليون دولار أمريكي بموجب دورة لاحقة من دورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (وفقاً لشروط تمويلية يتم تحديدها لاحقاً رهناً

بالإجراءات الداخلية وبموافقة المجلس التنفيذي عليها)، أو من خلال تمويل مشترك يتم تحديده خلال مرحلة التنفيذ.

30- سيتم تقديم موارد الصندوق القروي التي تمثل مساهمة الحكومة بموجب إطار قانون القرى، وسيتم تخصيصها لتمويل الاستثمارات القروية، بما يشمل الاستثمار في البنى الأساسية الاقتصادية والمبادرات الإنتاجية والتمكينية.

31- وستُستخدم منحة الصندوق في تمويل كافة الأنشطة المرتبطة بوضع السياسات، والتي تمثّل إحدى الأولويات الحكومية، علاوة على تمويل المساعدة التقنية الدولية الرئيسية، بما في ذلك تصميم حزم الإرشاد وبناء القدرات، والفرص السوقية، وتحليل سلاسل القيمة، بالإضافة إلى إجراء دراسة تقديرية للمخاطر المناخية والهشاشة. وستلعب المساعدة التقنية دوراً حاسماً في صياغة استراتيجية المشروع للتنمية الاقتصادية، وفي توفير الأدوات التي ستوجّه المجتمعات القروية في خياراتها المتعلقة بالسلع ذات الأولوية، واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، وبرامج التخطيط وبناء القدرات.

الجدول 1

تكاليف المشروع الإشارية بحسب المكون، والمكون الفرعي والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون/المكون الفرعي	قرض الصندوق		منحة الصندوق		الفجوة التمويلية		الحكومة		المستفيدون		الصندوق القروي		الإجمالي	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1- التمكين الاقتصادي القروي														
ألف – التسيير القروي	5 713	24.7	-	-	15 086	65.3	2 289	9.9	-	-	-	-	23 088	3.3
باء – المبادرات الاقتصادية القروية	2 438	0.4	-	-	11 323	1.9	1 529	0.3	27 080	4.6	541 600	92.7	583 970	83.2
المجموع الفرعي للتمكين الاقتصادي القروي	8 151	1.3	-	-	26 409	4.4	3 818	0.6	27 080	4.5	541 600	89.2	607 058	86.5
2- الشراكات من أجل التنمية الاقتصادية القروية														
ألف – دعم التنمية الاقتصادية القروية على مستوى المقاطعة	15 762	25.8	-	-	36 423	59.6	8 933	14.6	-	-	-	-	61 118	8.7
باء – الخدمات الاقتصادية	1 106	25.8	354	8.3	2 461	57.5	360	8.4	-	-	-	-	4 281	0.6
جيم – الخدمات المالية	2 630	34.8	-	-	4 195	55.5	740	9.8	-	-	-	-	7 565	1.1
المجموع الفرعي للشراكات من أجل التنمية الاقتصادية القروية	19 498	26.7	354	0.5	43 079	59.0	10 033	13.8	-	-	-	-	72 964	10.4
3- الابتكار والتعلم ووضع السياسات														
ألف – الابتكار والتعلم والتحفيز	665	17.0	-	-	2 862	73.0	392	10.0	-	-	-	-	3 919	0.6
باء – وضع السياسات والبناء المؤسسي	392	10.7	1 046	28.5	1 970	53.7	262	7.1	-	-	-	-	3 670	0.5
جيم – إدارة المشروع	4 149	28.8	100	0.7	5 680	39.4	4 487	31.1	-	-	-	-	14 416	2.1
المجموع الفرعي للابتكار والتعلم ووضع السياسات	5 206	23.7	1 146	5.2	10 512	47.8	5 141	23.4	-	-	-	-	22 005	3.1
المجموع	**32 855**	**4.7**	**1 500**	**0.2**	**80 000**	**11.4**	**18 992**	**2.7**	**27 080**	**3.9**	**541 600**	**77.1**	**702 027**	**100.0**

الجدول 2

تكاليف المشروع الإشارية بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

(بآلاف الدولارات الأمريكية)	قرض الصندوق		منحة الصندوق		الفجوة التمويلية		الحكومة		المستفيدون		الصندوق القروي		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1- الأشغال المدنية	689	8.9	–	–	6 266	81.1	773	10.0	–	–	–	–	7 728	1.1
2- السلع	4 565	40.0	–	–	5 711	–	1 142	10.0	–	–	–	–	11 418	1.6
3- الخبرة الاستشارية	17 301	27.4	–	–	39 732	–	6 069	9.6	–	–	–	–	63 102	9.0
4- التدريب	5 314	29.4	–	–	10 956	–	1 808	10.0	–	–	–	–	18 078	2.6
5- التكاليف التشغيلية	4 986	20.1	–	–	17 335	–	2 480	10.0	–	–	–	–	24 801	3.5
6- الخبرة الاستشارية– المنح	–	–	1 500	0.3	–	–	–	–	–	–	541 600	99.7	543 100	77.4
7- مساهمة المستفيدين	–	–	–	–	–	–	–	–	27 080	100.0	–	–	27 080	3.9
8- التكاليف المتكررة	–	–	–	–	–	–	6 720	–	–	–	–	–	6 720	1.0
إجمالي تكاليف المشروع	**32 855**	**4.7**	**1 500**	**0.2**	**80 000**	**11.4**	**18 992**	**2.7**	**27 080**	**3.9**	**541 600**	**77.1**	**702 027**	**100.0**

الجدول 3

تكاليف المشروع بحسب المكون، والمكون الفرعي، وسنة المشروع

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	المجموع بما يشمل الطوارئ						
	2020	*2021*	*2022*	*2023*	*2024*	*2025*	*المجموع*
أولا – التمكين الاقتصادي القروي							
1- التسيير القروي	120	4 636	6 647	7 938	2 365	1 381	23 087
2- المبادرات الاقتصادية القروية	-	43 529	97 657	149 519	147 750	145 515	583 970
المجموع الفرعي للتمكين الاقتصادي القروي	120	48 165	104 304	157 457	150 115	146 896	607 057
ثانيا– الشراكات من أجل التنمية الاقتصادية القروية							
1- دعم التنمية الاقتصادية القروية على مستوى المقاطعة	5 915	8 781	13 287	15 756	12 914	4 465	61 118
2- الخدمات الاقتصادية	799	438	1 079	1 049	670	246	4 281
3- الخدمات المالية	53	2 420	2 544	2 370	178	-	7 565
المجموع الفرعي للشراكات من أجل التنمية الاقتصادية القروية	6 767	11 639	16 910	19 175	13 762	4 711	72 964
ثالثا– الابتكار والتعلم ووضع السياسات							
1- الابتكار والتعلم والتحفيز	49	391	1 003	807	824	844	3 918
2- وضع السياسات والبناء المؤسسي	563	304	797	627	684	696	3 671
3- إدارة المشروع	2 987	2 208	2 373	2 173	2 321	2 355	14 417
المجموع الفرعي للابتكار والتعلم ووضع السياسات	3 599	2 903	4 173	3 607	3 829	3 895	22 006
المجموع	**10 486**	**62 707**	**125 387**	**180 239**	**167 706**	**155 502**	**702 027**

الصرف

32- ستفتح الحكومة حسابين معينين باليورو باسم وزارة المالية في مصرف إندونيسيا. وسيخصص أحد هذين الحسابين لأموال قرض الصندوق، فيما سيُستخدم الحساب الثاني للمنحة التي يقدمها الصندوق. وسيتم صرف تمويل الصندوق في هذين الحسابين بالتوافق مع دليل الصندوق للصرف على القروض، كما ستُحدد إجراءات الصرف بالتفصيل في رسالة موجهة إلى المقترض. وسيتم اتباع ثلاثة أنماط لآليات الصرف، وهي: (1) سحوبات السلف؛ (2) الدفع المباشر؛ (3) السداد. وسيعتمد المشروع ترتيبات حساب السلف مع الدفع المسبق الذي يليه تجديد موارد الحسابين المخصصين.

تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

33- وبزيادة مخصصات الأنشطة الإنتاجية من موارد الصندوق القروي سيساهم المشروع في استغلال إمكانيات قانون القرى والصندوق القروي بصورة أكبر لأغراض القضاء على الفقر وتحفيز التنمية الاقتصادية المحلية الشمولية والمستدامة. وتترابط هذه الفائدة الإجمالية بفوائد أخرى تتمثّل بشكل رئيسي في تعزيز قدرات المؤسسات على مستوى القرى والمقاطعات على توفير الخدمات المالية والإنتاجية؛ وتحسين القدرات التقنية للمنتجين؛ ورفع الإنتاجية، مما يسمح بزيادة دخول المزارعين؛ وإنشاء المشروعات الريفية وتوسيع نطاقها. وسيهيئ المشروع فرص العمالة للنساء والرجال، ولا سيما الشباب منهم، عبر إشراكهم في مشروعات الأعمال. وسيعود المشروع بفوائد مباشرة على 300 412 أسرة يُتوقع أن يزداد إنتاجها بفضل المساعدة التقنية والمالية المقدمة.

34- يشير التحليل الاقتصادي إلى أن معدل العائد الداخلي للمشروع لفترة عشرين عاماً يساوي 29 في المائة، فيما تبلغ نسبة الفوائد إلى التكاليف 2.36. ويبلغ صافي القيمة الاقتصادية الحالية للمشروع 2.49 مليون دولار أمريكي لفترة عشرين عاماً بمعدل خصم يعادل 6.2 في المائة (المتوسط المرجح الحالي لأسعار الفائدة على الودائع). ويشير تحليل الحساسية إلى ملاءمة الجدوى الاقتصادية للمشروع حتى في حالة زيادة التكاليف بنسبة 20 في المائة وتراجع الفوائد بنسبة 20 في المائة. وتغطي هذه السيناريوهات كافة عوامل المخاطر المحددة خلال مرحلة التصميم.

35- استراتيجية الخروج والاستدامة. تتوقع استراتيجية الخروج أنه، وبحلول نهاية فترة التنفيذ، ستكون هنالك آليات مستدامة قائمة لضمان تخصيص موارد القرى لأغراض النمو الاقتصادي. ولهذه الغاية، سيستعين المشروع بنهج يقوم على ثلاثة أعمدة من أجل: (1) بناء قدرات الحكومات القروية والمجتمعات المحلية على استخدام موارد الصندوق القروي لأغراض التنمية الاقتصادية ولتنفيذ مبادرات اقتصادية مربحة؛ (2) الترويج لبيئة تسمح للقرويين بالوصول إلى الأسواق المربحة، وتلقي الدعم من موفري الخدمات العامة والخاصة المؤهلين، والوصول إلى الخدمات المالية؛ (3) إعداد أدوات للإرشاد وبناء القدرات تقوم على الأدلة لدعم التنمية الاقتصادية القروية، وتحسين الإطار السياساتي، وبناء قدرات وزارة القرى وتنمية المناطق المحرومة والهجرة على الاستفادة من هذه الأدوات الجديدة.

ثالثا- المخاطر

ألف- مخاطر المشروع وتدابير التخفيف

36- ترد في الجدول أدناه أهم المخاطر وتدابير التخفيف ذات الصلة.

المخاطر	***تدابير التخفيف***
تفاوت قدرة الحكومة على التنفيذ	توفير خدمات البناء المؤسسي لوزارة القرى وتنمية المناطق المحرومة والهجرة وعلى مستويات مختلفة من الحكومة المحلية. الاستعانة بالمساعدة التقنية لتقديم الإرشاد المنهجي وبناء القدرات. التعاقد مع جهات خارجية لتنفيذ أنشطة محددة.
التحديات الإدارية الناتجة عن اتساع المنطقة الجغرافية وتشتتها	التنفيذ المتدرج. استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات الاتصالات في تيسير الاتصالات ورصد المشروع. ورصد الأداء عن كثب باستخدام لوحات المتابعة والتقديرات الدورية، وذلك بالاستفادة من الدروس المستخلصة من مشروع تنمية المجتمعات الساحلية الذي موله الصندوق، وتم تنفيذه بنجاح في منطقة ذات تشتت جغرافي مشابه. وبناء قدرات وزارة القرى وتنمية المناطق المحرومة والهجرة.
محدودية رغبة شركاء القطاع الخاص بالتعامل مع القرويين بسبب ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر	تتضمن تدابير إزالة المخاطر التعليم المالي والتعليم في مجال الأعمال؛ والخدمات الاستشارية التقنية؛ ودعم الزراعة التعاقدية وروابط الأعمال.
اقتناص النخبة للمنافع	التمكين المجتمعي، بما يشمل تعزيز المنظمات وبناء القدرات، مع التركيز على أكثر الفئات فقراً وضعفاً، بشكل يسمح لها بالمشاركة وتثبيت حقوقها وأولوياتها في القرارات القروية المتعلقة بتخصيص موارد الصندوق القروي. بالإضافة إلى دعم المقاطعات في إتمام مهمتها المتمثلة في حشد الموارد والتمكين.
البعد الجغرافي	خلال هذه المرحلة الأولى، سيتم التركيز على القرى ذات المستوى المعقول من الترابط. ودعم التجمعات القروية من أجل زيادة الأثر وتقليص التكاليف الإدارية. واختيار السلع عالية القيمة التي يمكن تخزينها ونقلها بسهولة. واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسد الفجوة الناتجة عن البعد الجغرافي.
المعدل العالي لدوران الموظفين على المستوى المحلي	الاستعانة بموظفين محليين باستخدام حوافز ملائمة.
تغيّر المناخ	الترويج للممارسات الذكية مناخياً من خلال حزم بناء القدرات. وبناء قدرة المزارعين على الصمود من خلال المدخرات.
انعدام الأمن في بابوا وبابوا الغربية	اختارت وزارة القرى وتنمية المناطق المحرومة والهجرة مقاطعات تتسم بحد أدنى من المخاطر، وسيتم اعتماد المعيار نفسه في عملية اختيار القرى. ومن شأن المشاركة الواسعة على مستوى القرى، وإشراك السلطات التقليدية، والانخراط القوي لرؤساء البلديات في المقاطعات، أن تسهم في التخفيف من هذا النوع من المخاطر. علاوة على ذلك، سيتم تقدير الوضع الأمني في بابوا وبابوا الغربية بصورة دورية لاستباق أية مخاوف في هذا المجال.
تأخيرات الصرف	- التزام الحكومة بالاستعانة بفريق ذو قدرات أعلى يكون مكرساً لإدارة المشروع - توظيف الاستشاريين في الإدارة المالية على مستوى القطر، والمحافظة، والمقاطعة، لدعم وظيفة الإدارة المالية. - توظيف الاستشاريين في الإدارة المالية على أساس فردي، وليس عبر موفري الخدمات/الشركات.

باء- الفئة البيئية والاجتماعية

37- بعد إجراء فرز مبدئي لتدخلات المشروع تم تصنيفه ضمن الفئة باء، كما يرد وصفه في مذكرة استعراض إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق. وبصورة موازية، تم الاضطلاع بفرز مبدئي وفقاً للوائح البيئية الحكومية أيضاً.

جيم- تصنيف المخاطر المناخية

38- من المتوقع أن يكون المشروع عالي الحساسية للمخاطر المناخية، ولا سيما التقلبات المناخية، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالطقس أحياناً. ولدى استهلال المشروع، سيتم إجراء تقديرات للمخاطر المناخية ضمن المحافظات المستهدفة بغية تحديد أهم المخاطر، وإدراج تدابير التخفيف منها بصورة كاملة في الحزم المخصصة لبناء القدرات. وتتضمن مجالات التركيز الرئيسية التي تم تحديدها التوعية، ونشر الممارسات الذكية مناخياً، وتنمية ما يرتبط بها من مهارات.

دال- القدرة على تحمل الديون

39- يُعتبر الدين الخارجي لإندونيسيا معتدلاً ومستداماً، إذ بلغت نسبته في عام 2017 حوالي 34.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بعد ارتفاعه بصورة ثابتة خلال السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن تشهد نهاية عام 2017 اتجاهاً تنازلياً بتراجع نسبة الدين الخارجي إلى 34 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من التوقعات التي تشير إلى استقرار الدين الحكومي الإجمالي عند نسبة 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو 258 في المائة من الإيرادات بحلول عام 2022، غير أن صندوق النقد الدولي نبّه إلى ضرورة رصد الانخفاض الممكن في الإيرادات المتوقعة، والخصوم الطارئة، عن كثب بغية التخفيف من التعرض للمخاطر المالية.

رابعا- التنفيذ

ألف- الإطار التنظيمي

إدارة المشروع وتنسيقه

40- ستضطلع وزارة القرى وتنمية المناطق المحرومة والهجرة بالقيادة الإجمالية للمشروع، وستكون مسؤولة بالتالي عن مهام الإدارة والتنسيق والإشراف. وسيقوم هيكل تنفيذ المشروع على أسس إدارية متينة سواء على المستوى القطري أو على مستوى المقاطعة.

41- سيتم تقسيم البنية التنظيمية على النحو التالي:

(1) ستقدم لجنة توجيهية وطنية التوجيه العام والإشراف، كما ستكفل اتساق المشروع مع الأولويات الوطنية؛

(2) ستكون وزارة القرى وتنمية المناطق المحرومة والهجرة الوكالة المنفذة للمشروع، وسيتم إنشاء وحدة وطنية لإدارة المشروع تابعة لها للاضطلاع بالشؤون اليومية للإدارة والتنفيذ؛

(3) سيتم إنشاء وحدات إدارية على مستوى المحافظة والمقاطعة تخضع لإشراف الوحدة الوطنية لإدارة المشروع في كافة المحافظات والمقاطعات المستهدفة

الإدارة المالية، والشراء والتيسير

42- سيتواءم المشروع مع النظم الوطنية للمحاسبة والإبلاغ، والمعايير المتبعة في مسائل تدفق الأموال، وإدارة الأصول، ومراجعة الحسابات والتوريد. وستوكل مسؤولية الإدارة المالية إلى الوحدة الوطنية لإدارة المشروع التي ستتضمن مهامها ما يلي: (1) إعداد خطة العمل والميزانية السنوية؛ (2) وضع إسقاطات الخزانة وتوقعات الصرف السنوية؛ (3) تجهيز طلبات السحب وتقديمها إلى الصندوق في الوقت المناسب؛ (4) إعداد التقارير المالية المؤقتة؛ (5) إعداد القوائم المالية السنوية بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية؛ (6) تنسيق عمليات مراجعة الحسابات؛ (7) التوريد.

43- صنّف تقدير للإدارة المالية، تم إعداده وفقاً للمبادئ التوجيهية للصندوق، مخاطر الإدارة المالية على أنها معتدلة. وسيتم التخفيف من أثر هذه المخاطر عبر طائفة من التدابير التي تتضمن: الاستعانة بالخبرات الخارجية في مجال الإدارة المالية على مستوى الوحدة الوطنية لإدارة المشروع والمحافظة؛ وإعداد التقارير المالية المؤقتة؛ وتطبيق إجراءات معززة للمراجعة الداخلية للحسابات؛ وتوفير الدعم المكثف والتدريب خلال مرحلة الاستهلال؛ وتقديم التدريب بصورة منتظمة من أجل الترويج للحوكمة السليمة.

44- **تدفق الأموال.** سيتم تخصيص القرض من خلال الآلية الوطنية للإيرادات والميزانية، وسيتم تحويله في مرحلة تالية إلى المحافظات والمقاطعات المعنية. وستخول وزارة المالية مكاتب الخزانة التابعة لها، والواقعة على مقربة من وحدات التنفيذ، بالمصادقة على الدفعات الخاصة بالنفقات المؤهلة. ولهذا الغرض، سيوفّر مكتب الخزانة المبادئ التوجيهية والمعايير لتحديد نفقات المشروع المؤهلة بما يتماشى مع اتفاقية التمويل.

45- **التوريد.** سيخضع التوريد للقواعد والأحكام الوطنية للتوريد إلى الحد الذي تتوافق فيه مع المبادئ التوجيهية لتوريد المشروعات في الصندوق. علاوة على ذلك، ستعد وحدة إدارة المشروع إطاراً متكاملاً للتسيير السليم.

46- **مراجعة الحسابات.** ستضطلع الهيئة العليا لمراجعة الحسابات بمهمة مراجعة القوائم المالية السنوية الموحدة للمشروع على أساس سنوي، كما أنها ستُعد تقرير المراجعة وتحيله إلى الصندوق كل عام. وستقوم الوكالة المنفذة، مع مراجعي الحسابات والصندوق، برصد التطرق لملاحظات المراجعة من خلال العمليات الإشرافية. علاوة على ذلك، ستقوم المديرية العامة، والتي تقوم بالإبلاغ لوزير القرى، بإجراء المراجعة الداخلية للحسابات.

47- **التسيير.** ستتضمن تدابير مكافحة الفساد ما يلي: (1) تهيئة بيئة خالية من الفساد لأنشطة المشروع وضمان استدامتها؛ (2) الامتثال للعمليات والضوابط الداخلية واتباع المعايير الدولية لأفضل الممارسات؛ (3) الامتثال لمتطلبات سياسة الصندوق بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته؛ (4) التأكد من تطبيق إطار التسيير السليم بصورة فورية؛ (5) إعداد آلية للشكاوى لصالح المستفيدين من المشروع وغيرهم من أصحاب المصلحة.

باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم، وإدارة المعرفة والاتصالات

48- ستتم مواءمة عمليات تخطيط المشروع مع عملية التخطيط الحكومية وتعميمها على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات والقرى. وستعدّ المقاطعات، بتوجيه من وزارة القرى وتنمية المناطق المحرومة والهجرة، خطط العمل والميزانية السنوية الخاصة بها، والتي سيتم جمعها بعد ذلك على المستوى القطري وإحالتها إلى الصندوق لاستعراضها وإبداء عدم اعتراضه عليها.

49- سيهدف إعداد نظم الرصد والتقييم وإدارة المعرفة إلى ما يلي: (1) تزويد أصحاب المصلحة في المشروع بالمعلومات والتحليلات اللازمة لتقدير الإنجازات ودعم عملية اتخاذ القرارات بهدف تحسين الأداء؛ (2) السماح للقرويين وغيرهم من المستفيدين باتخاذ قرارات مستنيرة في إطلاق أنشطة اقتصادية مستدامة ومربحة؛ (3) توثيق الابتكارات وأفضل الممارسات وتقاسمها؛ (4) إعداد نماذج يمكن توسيع نطاقها بالاستناد إلى خبرة المشروع؛ (5) تحديد القضايا السياساتية والفرص بهدف توفير المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات وصنع السياسات.

50- تتمثل أهم خصاص الابتكار في: (1) نهج جديد لتخطيط استخدام موارد الصندوق القروي بهدف الترويج للتنمية الاقتصادية الشمولية؛ (2) نهج جديد في الترويج لوصول القرويين إلى موفري الخدمات من القطاعين العام والخاص بصورة تدعم التنمية الاقتصادية القروية؛ (3) تجميع القرى المنتجة لخلق وفورات في الحجم وتعزيز قدرتها التفاوضية في الأسواق.

51- ستشمل العناصر الرئيسية الهادفة إلى توسيع النطاق ما يلي: (1) نظام متين للرصد والتقييم وإدارة المعرفة؛ (2) التنفيذ من خلال المؤسسات القائمة، والتي ستعمم بدورها استخدام الأدوات الناجحة ضمن عملياتها المعتادة؛ (3) الانخراط مع صانعي السياسات الرئيسيين في حوار سياساتي قائم على الأدلة؛ (4) تيسير الشراكات متعددة أصحاب المصلحة لأغراض نشر المعرفة المتعلقة بإنجازات المشروع واستقطاب التأييد للتغيير السياساتي.

جيم- خطط التنفيذ

52- **جاهزية التنفيذ وخطط الاستهلال.** لتيسير استهلال المشروع وتنفيذه المبكر، ستتكفل وزارة القرى وتنمية المناطق المحرومة والهجرة بإجراء التعيين الرسمي السريع لفريق إدارة المشروع (المنخرط أصلاً في عملية التصميم)، كما ستستعين بخبير من أجل دعم إنشاء الهيكل والنظام الإداريين. وستُعقد ورشة عمل استهلالية قطرية مع كافة أصحاب المصلحة وشركاء التنفيذ، بما يشمل المحافظات الخمس المستهدفة، لضمان الفهم العام والمشترك للمشروع والانخراط فيه، علاوة على التعريف بالعمليات الرئيسية، والأدوات، والاستراتيجيات، ونظام الرصد والتقييم وإدارة المعرفة. وفي مرحلة لاحقة، سيتم تنظيم ورشات عمل استهلالية في كل محافظة من المحافظات المشاركة.

53- **الإشراف ودعم التنفيذ.** سيخضع المشروع لإشراف الصندوق المباشر. سيتم إيفاد بعثات إشرافية مشتركة مع الحكومة مرة واحدة سنوياً، وسترفدها بعثات دعم التنفيذ، كما سيوفّر المكتب شبه الإقليمي للصندوق في جاكارتا المتابعة المتواصلة للمشروع. ومن شأن دعم الإشراف والتنفيذ أن يوفّر الفرصة لتقدير الإنجازات، والتعلم من عملية التنفيذ، واختيار تدابير التحسين.

54- سيتم إجراء استعراض منتصف المدة في نهاية العام الثالث من عمر المشروع بهدف: (1) تقدير النتائج، والكفاءة والفعالية؛ (2) تحديد أهم الدروس المستخلصة والممارسات السليمة؛ (3) استعراض الإجراءات المؤسسية؛ (4) الاتفاق على الإجراءات الكفيلة بتحسين الأداء والأثر.

خامسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

55- ستشكّل اتفاقية التمويل بين جمهورية إندونيسيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وسترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها في الذيل الأول.

56- وجمهورية إندونيسيا مخوَّلة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

57- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

سادسا– التوصية

58- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إندونيسيا قرضاً بشروط عادية تعادل قيمته تسعة وعشرين مليوناً وثمانمئة ألف يورو (000 800 29 يورو)، ومنحة بقيمة مليون وثلاثمئة وستين ألف يورو (000 360 1 يورو)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement: "Transformasi Ekonomi Kampung Terpadu - Integrated Village Economic Transformation"

(Negotiations concluded on 5 September 2019)

Loan No: _____
Grant No: _____

Project name: Transformasi Ekonomi Kampung Terpadu - Integrated Village Economic Transformation (the "Project")

The Republic of Indonesia (the "Borrower/Recipient")

and

The International Fund for Agricultural Development (IFAD)

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

WHEREAS,

- The total expected financing of the Project is one hundred four million euro (EUR 104 000 000) which was formally requested by Borrower/Recipient to IFAD;
- In accordance with its rules, policies and procedures, IFAD will aim to finance an amount up to approximately seventy three million euro (EUR 73 000 000) to fill a financing gap, subject to (i) the confirmation of the availability of sufficient resources under the IFAD12 replenishment cycle for the period 2022-2024; (ii) the approval of the Executive Board; and (iii) the compliance with applicable IFAD internal approval procedures;
- The Borrower/Recipient has requested a loan and a grant from IFAD for the purpose of financing the Project as described in Schedule 1 to this Agreement; and
- IFAD has agreed to provide financing for the Project;

NOW THEREFORE, the Parties hereby agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Project Description and Implementation Arrangements (Schedule 1) and the Allocation Table (Schedule 2)

2. IFAD's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, amended as of December 2018, and as may be amended hereafter from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein, unless the Parties shall otherwise agree in this Agreement.

3. IFAD shall provide a loan and a grant to the Borrower/Recipient (the "Financing"), which the Borrower/Recipient shall use to implement the Project in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. (A). The amount of the Loan is twenty nine million eight hundred thousand euro (EUR 29 800 000).

   (B) The amount of the Grant is one million three hundred sixty thousand euro (EUR 1 360 000).

2. The Loan is granted on ordinary terms and shall be subject to interest on the principal amount outstanding of the Loan rate equal to the IFAD Reference Interest Rate, including the variable spread, payable semi-annually in the Loan Service Payment Currency, and have a maturity period of twelve and half (12.5) years, including a grace period of seven (7) years, starting from the date as of which the IFAD has determined that all general conditions precedent to withdrawal have been fulfilled.

3. The Loan Service Payment Currency shall be the Euro (EUR).

4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be the first of January.

5. Payments of principal and interest shall be payable on each first of April and first of October.

6. There shall be two (2) bank accounts denominated in EUR (the "Designated Accounts") opened by the Borrower/Recipient and maintained by the Ministry of Finance ("MoF") in the Bank Indonesia ("BI") or any other Bank assigned by the Ministry of Finance and acceptable to IFAD, for the exclusive use of the Project. One (1) shall be for the Loan and the other for the Grant.

7. The Borrower/Recipient shall provide counterpart financing for the Project in the amount of approximately seventeen million two hundred nine thousand one hundred thirty euro (EUR 17 209 130) in the form of taxes on project expenditure, staffing costs and other in kind contributions. The Project will also leverage resources from the Village Fund in the approximate amount of four hundred ninety million two hundred thirteen thousand eight hundred euro (EUR 490 213 800). The Project beneficiaries are expected to contribute approximately twenty four million five hundred thirty seven thousand eight hundred euro (EUR 24 537 800) in cash and kind.

Section C

1. The Executing Agency (EA) shall be the Ministry of Village, Development of Disadvantaged Regions and Transmigration ("MoV") through the Directorate General of Village Development and Community Empowerment. For the purposes of this Financing Agreement, the EA shall be construed as the Lead Project Agency defined in the General Conditions.

2. The bodies and entities described in Part II of Schedule 1 of this Agreement are designated as additional Project Parties.

3. A Mid-Term Review will be conducted at the end of year three of the Project and as specified in Article VIII, Section 8.03 (b) and (c) of the General Conditions; however, the Parties may agree on a different date for the Mid-Term Review of the implementation of the Project.

4. The Project Completion Date shall be the sixth anniversary of the date of entry into force of this Agreement and the Financing Closing Date will be established as specified in the General Conditions.

5. Procurement of goods, works and services financed by the Financing shall be carried out in accordance with the provisions of the Borrower/Recipient's procurement regulations, to the extent such as are consistent with the IFAD Procurement Guidelines.

Section D

IFAD will administer the Financing and supervise the Project, and the Borrower/Recipient through EA will implement and conduct its own administration and joint supervision of the Financing and the Project.

Section E

1. The following are designated as additional grounds for suspension of the right of the Borrower/Recipient to request withdrawals from the Loan and Grant:

(a) Any transfer of key staff in the Project Management Unit ("PMU"), namely; Project Manager/Director, Financial Officer, and Monitoring and Evaluation Officer has not been communicated to IFAD; and
(b) The Project Implementation Manual ("PIM") and/or any provision thereof, has been waived, suspended, terminated, amended or modified without the prior agreement of IFAD and IFAD, after consultation with the Borrower/Recipient, has determined that it has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Project.

2. The following are designated as additional general conditions precedent to withdrawal:

a) The IFAD no objection to the PIM shall have been obtained;

b) PMU and the key staff in the PMU, namely: Project Manager/Director, Financial Officer, and Monitoring and Evaluation Officer shall have been appointed; and

c) The Designated Accounts shall have been duly opened and the names of the authorized signatories shall have been submitted to IFAD.

3. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower/Recipient:

Director General of Budget Financing and Risk Management
Ministry of Finance
Frans Seda Building, 2nd Floor
Jalan Dr. Wahidin Raya No.1
Jakarta 10710, Indonesia

For Correspondence:

Attn: Director of Loans and Grants
Frans Seda Building, 6th Floor
Jalan Dr. Wahidin Raya No.1
Jakarta 10710, Indonesia

Tel: (62-21) 3458289, 3865330
Fax: (62-21) 3812859

For Disbursements and Payments:

Attn: Director of Evaluation, Accounting and Settlements
Frans Seda Building, 7th Floor
Jalan Dr. Wahidin Raya No.1
Jakarta 10710, Indonesia
Tel: (62-21) 3864778
Fax: (62-21) 3843712
Email: deas@kemenkeu.go.id

For IFAD:

President
International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This Agreement has been prepared in the English language in two (2) original copies, one (1) for IFAD and one (1) for the Borrower/Recipient and shall enter into force on the date of countersignature.

REPUBLIC OF INDONESIA

_____
Luky Alfirman
Director General of Budget
Financing and Risk Management

Date: _____

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

_____
Gilbert F. Houngbo
President

Date: _____

Schedule 1

Project Description and Implementation Arrangements

I. Project Description

1. *Target Population*. The project will target smallholder farming households, micro-entrepreneurs as well as households in coastal communities involved in fisheries and in the production of marine products. Primary beneficiaries will mostly be semi-subsistence households with a minimum range of assets and resources. Service providers extending production, business development and financial services to village producers will be considered secondary beneficiaries.

2. *Project Area*. TEKAD will focus on five (5) Eastern Indonesian provinces: Papua, West Papua, Maluku, North Maluku and East Nusa Tenggara. Four out of these five provinces have the country's highest poverty rates, present with low literacy rates, high malnutrition rates and are amongst Indonesia's most vulnerable areas to climate change.

3. *Goal*. TEKAD's overall goal is that empowered village communities contribute to rural transformation and inclusive growth in Eastern Indonesia by leveraging the potential of the Village Law and the Village Fund.

4. *Development Objective*. The project development objective is to enable rural households to enhance participatory, inclusive, and effective utilization of the village funds for the purpose of social and economic development.

5. *Components*. TEKAD shall consist of three (3) Components: (1) Village Economic Empowerment; (2) Partnerships for Village Economic Development; and (3) Innovation, Learning and Policy Development.

Component 1: "Village Economic Empowerment" will be rooted in the Village Law and will aim at strengthening village governance and developing village economic initiatives. This component will improve the abilities of village governments and communities to promote inclusive and sustainable economic development, building on the local potential and using resources from the Village Fund and from other sources. The expected outcome is that village communities implement profitable economic initiatives, prioritized through participatory planning to ensure that strategic choices rest on broad participation of social and economic groups. Most of the activities under this component will take place at village level and will be complementary to others implemented at district and provincial level.

Component 2: "Partnerships for Village Economic Development" will promote an enabling environment for inclusive and sustainable local economic development, by facilitating access of village households and economic organizations to production support services, markets and commercial financing necessary for their economic initiatives. This component will: (1) strengthen the capacities of districts and sub-districts to provide support services to village governments and better integrate village needs into district economic development planning; (2) promote villagers' access to qualified technical and business development services; (3) support linkages with financial services providers, so that villagers access financing to complement public resources. Component 2 will have a key role in ensuring that, by the end of the Project, villages keep accessing services, markets and financing to ensure profitable and sustainable economic initiatives.

Component 3: "Innovation, Learning and Policy Development" will promote evidence-based learning, policy development and institutional strengthening in support of village economic development by: (1) documenting innovative practices and

achievements from TEKAD implementation, and generating replicable models based on successful experiences; (2) providing evidence-based information to support the consolidation of the policy and regulatory framework for village economic development, and (3) strengthening capacities of the Ministry of Villages to promote village economic development, taking advantage of the positive environment set by Village Law and the Village Fund. The expected outcome is that an enabling policy and institutional environment facilitate village economic development.

II. Implementation Arrangements

1. *Implementation Period*. The Project will be implemented over six (6) years.

2. *Project Steering Committee*. The Project Steering Committee (PSC) will be set up at the national level to provide overall guidance and oversight, ensure that TEKAD is aligned to national priorities, offer a venue for sharing TEKAD good practices, and channelling policy issues to the appropriate policy making bodies. The PSC will be led by the Ministry of Village, Development of Disadvantaged Regions and Transmigration and it will include representatives from Ministry of Finance, Ministry of Agriculture, Bappenas, Ministry of Home Affairs.

3. *Executing Agency (EA).* The EA will be the Ministry of Village, Development of Disadvantaged Regions and Transmigration (MoV) and, as such, will be responsible for the overall project management, coordination and oversight. Within the Ministry, the Directorate General of Village Development and Community Empowerment will have direct responsibility for the project implementation, with the support of a Project Management Unit.

4. *Project Management Unit (PMU).* A PMU will be established under the authority of the MoV; it will be responsible for the day-to-day project management and implementation, and for the operational coordination with government and non-government agencies participating in the project. The PMU will be headed by a full-time National Project Manager.

5. *Provincial Project Implementation Units (PPIU).* A PPIU will be established in every target province within the Dinas Village and Community Empowerment, to coordinate the project implementation at the provincial level, provide technical assistance to district units and ensure knowledge management across the province. PPIUs will be under the direct supervision of the PMU Director and will provide guidance, management support and technical assistance to District Project Implementation Units (DPIUs) for the implementation of Component 1 and for jointly implementing Component 2.

6. *District Project Implementation Units (DPIU).* A District Project Implementation Unit (DPIU) will be established in every target district to coordinate the implementation of activities at district and village level. DPIUs will be responsible for implementing Component 1 and for participating in the implementation of Component 2 along with PPIUs.

7. *Project Implementation Manual (PIM).* The Borrower/Recipient shall prepare the PIM in accordance with terms of reference acceptable to IFAD. The PIM shall include the following arrangements among others: (i) institutional coordination and day-to-day project implementation; (ii) project budgeting, disbursement, financial management, procurement, monitoring, evaluation, reporting and related procedures; (iii) detailed description of implementation arrangements for each Project component; and (iv) other administrative, financial, technical and organizational arrangements and procedures as required by the Project.
The PMU shall forward the draft PIM to IFAD for comments and approval. The PMU shall adopt the PIM, substantially in the form approved by IFAD, and the PMU shall promptly

provide copies thereof to IFAD. The Recipient shall carry out the Project in accordance with the PIM and shall not amend, abrogate or waive the aforementioned manual, or any provision thereof, without the prior written consent of IFAD.

8. *Monitoring and Evaluation (M&E).* The Project will set up an integrated M&E and knowledge management system aimed at: (i) guiding project implementation; (ii) sharing knowledge and scaling up good practices; and (iii) supporting decisions and policymaking. The M&E system will collect, process and report information on the Project implementation progress, on specific indicators disaggregated by gender, and will integrate physical and financial progress.

9. *Supervision.* The Project will be directly supervised by IFAD. An annual supervision mission will be undertaken, complemented by implementation support missions as needed. The IFAD Country Office will provide continuous supervision as required.

Schedule 2

Allocation Table

1. Allocation of Loan and Grant Proceeds. (a) The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Loan/Grant and the allocation of the amounts to each category of the Financing and the percentages of expenditures for items to be financed in each Category:

Category	Loan Amount Allocated (expressed in EUR)	Grant Amount Allocated (expressed in EUR)	Percentage (net of Government and other contributions)
I. Works	630 000		100%
II. Goods, Services and Inputs	4 150 000		100%
III. Consultancies	15 680 000		100%
IV. Consultancies		1 360 000	100%
V. Training	4 820 000		100%
VI. Operating Costs	4 520 000		100%
Total	29 800 000	1 360 000	

(b) The terms used in the Table above are defined as follows*:*

"Works" under Category I, shall mean eligible expenditures incurred related to farmer owned technology centers under the Component Village Economic Initiatives and up -calling Facility.

"Goods, Services and Inputs" under Category II, shall eligible expenditures incurred related to goods, service and inputs to the project including also (i) equipment and material (ii) Project Vehicles /motorcycles.

"Consultancies" under Category III-a- shall mean eligible expenditures related to consultancies service financed from the Loan

"Consultancies" under Category III-b, shall mean eligible expenditures from the Grant incurred related to International and national consultancies, studies under the component 2.2 Economic Services, 3.2 Policy Development and Institution Building and component 4 Management of the Project.

"Training" under Category IV, shall mean eligible expenditures related to training, workshop for the project.

"Operating Cost" under Category V shall mean eligible expenditures related to recurrent costs under the Project.

59. 2. *Start-up Costs*. Withdrawals in respect of expenditures for start-up costs (project start-up expenditures) incurred before the satisfaction of the general conditions precedent to withdrawal and after the entry into force of the Financing Agreement shall not exceed an aggregate amount of three hundred thousand Euro (EUR 300 000) from the Loan, and one hundred thousand Euro (EUR 100 000) from the Grant. Activities to be financed by Start-up Costs will require the no objection from IFAD to be considered eligible, such as finalising the Project Implementation Manual, preparation of Annual Work Plan Budget, training, start up workshops, establishment of PMU and other project related activities to start the project.

Logical framework

Results Hierarchy	Indicators[1]				Means of Verification			Assumptions/Risks
	Name	Baseline	Mid-Term	End Target	Source	Frequency	Responsible	
Outreach	• Number of persons receiving services promoted or supported by the project (CI1)[2] • Corresponding number of households reached (CI1a) • Estimated corresponding total number of household members (CI1b) • Number of villages receiving services supported or promoted by the project	0 0 0 0	247,392 123,696 618,450 680	824,640 412,300 1,855,350 1,720	Project M&E system	Annual	PMU	
Goal Empowered village communities contribute to rural transformation and inclusive growth in Eastern Indonesia	% of households receiving services promoted by TEKAD increase: • Real income in at least 30% • HH asset ownership index (CI1 and COSOP)	 0 0	 30% 30%	 60% 60%	Project M&E system	Mid-term review and project end	PMU	
Development Objective Enable rural households to develop sustainable livelihoods, taking advantage of strengthened village and district level governance.	• % of villages where smallholders' farm and off-farm businesses supported by the Village Fund and by the Project are functioning effectively	0	20%	70%	Project M&E system	Mid-term review and project end	PMU	Limited internal or external shocks to the economy

[1] Indicators will be disaggregated by gender and age where relevant.
[2] CI refers to IFAD Corporate Indicators.

Results Hierarchy	Indicators[1]				Means of Verification			Assumptions/Risks
	Name	Baseline	Mid-Term	End Target	Source	Frequency	Responsible	
Outcome 1 Village communities plan and implement profitable economic initiatives taking advantage of village resources	• At least 30% of Village Fund (DD) and District Village Allocation (ADD) budgeted for economic development	5%	15%	30%	Village Fund, village plans and records on District Village Allocation	Annual	PMU, district and village authorities	Economic development is not considered a priority for Village Fund
	• % of HH reporting increase in production (CI 1.2.4)	0	20%	70%	Project M&E system and Village Information System	Annual	PMU	
	• Average 30% increase in marketed volume and value of sales of agricultural/marine products (COSOP)3	0	10%	30%		Annual	PMU	Crop failure due to weather events or to lack of market opportunities
Outputs 1 1.1 Governance and capacities of village communities to envision, plan and implement village resources improved	• Number of persons engaged in village governance and administration receiving capacity-building for preparing and implementing development plans (COSOP)	0	6,880	8,600	Project M&E system	Semi-annual	PMU	In preparing village development plans prevails a short term vision not inclusive of economic development
1.2 Village households enabled to develop economic initiatives	• Number of villages receiving capacity building for economic initiatives	0	688	1,720	Project M&E system	Semi-annual		
	• Number of village development plans including activities and resources in support to economic activities	Tbd at project start-up	688	1,720	Village Fund and village plans	Annual		

[3] COSOP refers to Indonesia COSOP Strategic Framework indicators.

Results Hierarchy	Indicators[1]				Means of Verification			Assumptions/Risks
	Name	Baseline	Mid-Term	End Target	Source	Frequency	Responsible	
Outcome 2 Villages households sustainably access markets and public and private services in support to their economic initiatives	• Number of districts integrating investment financing for target villages in district plans • % of households reporting adoption of improved inputs, technologies and/or production practices (CI 1.2.2) • % of households satisfied with the relevance, quality and accessibility of extension services provided by public and private sector (COSOP) • % of households reporting access to adequate financial services (COSOP)	tbd tbd tbd tbd	10 30% 20% 20%	20 70% 80% 60%	District plans Project M&E system, Village Information System Idem Idem	Annual Annual Annual Annual	PMU	BDSPs and agribusiness interested in partnering with villages Internet coverage on target area
Outputs 2 2.1 District and sub-district capacity strengthened to extend technical services in support to village economic development 2.2 Access to markets and business development services for village-based producers improved 2.3 Access to financial services by Village-based producers improved	• Number of district administrations receiving capacity-building for supporting economic activities (COSOP) • Number of households benefiting from financial education (CI 1.17 and COSOP) • Number of persons accessing financial services (CI 1.1.5) • Number of households receiving services from BDSPs • Number of financial service providers supported in delivering outreach strategies, financial products and services to rural areas (CI 1.1.6)	0 tbd tbd tbd 0	10 123,500 80,000 80,000 2	25 329,840 206,150 206,150 5	Project M&E system and Village Information System for all indicators	Semi-annual reports	PMU	

Results Hierarchy	Indicators[1]				Means of Verification			Assumptions/Risks
	Name	Baseline	Mid-Term	End Target	Source	Frequency	Responsible	
Outcome 3 Enabling policy and institutional environment facilitate village economic development that builds on local opportunities and leverages the Village Fund resources	• Policy analytical documents prepared and disseminated, and regulatory instruments proposed to policy makers • Number of Districts applying replicable models developed by TEKAD for supporting village economic development leveraging Village Fund and village resources.	0 0	3 8	6 20	Project reports, Policy briefs and proposals Project M&E system	Annual	PMU jointly with MoV	Continuous support from MoV
Outputs 3 3.1 Innovation, learning and knowledge being documented and promoted 3.2 Increased impact of Village Law and Village Fund on village economic transformation	• Number of policy-relevant knowledge products completed (CI Policy 1) • Number of districts with MIS and KM systems operational (COSOP) • Functioning multi-stakeholder platforms supported	0 0 0	3 10 8	6 25 20	Project M&E system, District MIS, MoV	Annual	PMU jointly with MoV	